دراسة
التمكين الاقتصادي والسياسي الذي تتطلع إليه المواطنات الأردنيات

آذار 2022

Government of Canada
Gouvernement du Canada
Forum of Federations
RASED راصد
مركز الحياة AL HAYAT CENTER

دراسة التمكين الاقتصادي والسياسي الذي تتطلع إليه المواطنات الأردنيات

إعداد

المستشار الرئيسي: مركز الحياة (راصد)

بالتعاون مع منتدى الاتحادات الفيدرالية (FOF)

آذار 2022

التصميم والإخراج الفني

كمال قاسم

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة - راصد 2022

المحتويات

المقدمة 7
المنهجية 7

الباب الأول: أهم النتائج والتوصيات 9
أهم النتائج 10
التوصيات 12

الباب الثاني: الإطار النظري 15
1.2 نظرة إلى المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن 16
2.2 نظرة إلى المشاركة السياسية للمرأة في الأردن 21
3.2 التحديات المجتمعية والثقافية 29
4.2 التحديات الإعلامية والوصول المجتمعي 30

الباب الثالث: النتائج الرئيسة 31
1.3 التحديات التي تواجه المرأة في المشاركة السياسية والاقتصادية 32
2.3 دور المجتمع المدني بالتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة 39

قائمة الملاحق 41
الملحق (1) قائمة المشاركات في المقابلات الشخصية 42
الملحق (2) قائمة المشاركات في المجموعات المركزة من النساء الناشطات 43

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأولويات الاقتصادية والسياسية الحالية للنساء الأردنيات، بما في ذلك الأطر التشريعية والبرامجية ودور مؤسسات المجتمع المدني وصناع القرار، وبناءً على هذه النتائج تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. وينفذ هذه الدراسة مركز الحياة راصد وبدعم من منتدى الاتحادات الفيدرالية (FOF)، حيث تم تنفيذ هذه الدراسة خلال الفترة ما بين شهر كانون الثاني وشهر آذار من عام 2022.

المنهجية

اعتمد فريق البحث في هذه الدراسة على المنهج النوعي في جمع البيانات، حيث ركزت أدوات البحث على البحث المكتبي والمقابلات الشخصية والمجموعات المركزة، وتضمن البحث المكتبي مراجعة الأدبيات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة من التشريعات والسياسات والتقارير والبيانات والأخبار والخطابات السياسية التي صدرت عن السياسيين/ السياسيات وممثلين/ات عن مؤسسات المجتمع المدني وممثلين/ات عن المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة، بالإضافة إلى مراجعة البروتوكولات والاتفاقيات الدولية التي وقعها الأردن وتأثيرها على التشريعات والسياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالمرأة، كما شمل لمحة عامة عن الوضع السياسي والاقتصادي للمرأة في الأردن والتحديات التي تواجههم والممارسات الفضلى بهذا الخصوص على المستوى الوطني والعالمي. أما المقابلات الشخصية فتضمنت عقد أربع مقابلات شخصية افتراضية مع كل من: برلمانية سابقة وبرلمانية حالية في البرلمان الأردني، وسيدتين ممثلتين عن مؤسسات مجتمع مدني التي تعمل في مجال التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة في الأردن[1]، وأما الجلسات المركزة فتضممت عقد ثلاث جلسات مركزة: توزعت هذه الجلسات كما يلي: الجلسة الأولى مع مجموعة من النساء الناشطات الممثلات عن مؤسسات المجتمع المدني من محافظات الوسط وشارك فيها إحدى عشرة سيدة، والجلسة الثانية مع مجموعة من النساء الناشطات الممثلات عن مؤسسات المجتمع المدني من محافظات الشمال وشارك فيها ثمانية نساء، والجلسة الثالثة مع مجموعة من النساء الناشطات الممثلات عن مؤسسات المجتمع المدني من محافظات الجنوب وشارك فيها سبع نساء[2].

(1) يبين الملحق (1) قائمة المشاركات في المقابلات.

(2) يبين الملحق (2) قائمة المشاركات في المجموعات المركزة.

الباب الأول:
أهم النتائج والتوصيات

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على مشاركة المرأة، وجاءت أهم هذه التحديات على النحو الآتي:

التحديات السياسية

1. افتقار النساء للمورد المالي أو التمويل مما يقلل من فرصهن في المشاركة في الانتخابات وتحمل تكاليف الحملات الانتخابية بالتالي حد من دورهن السياسي.
2. الخوف من خسارة الوظيفة عند المشاركة في الانتخابات، حيث أن الإطار القانوني الحالي يوجب على المرشح/ة الاستقالة من الوظيفة عند الترشح للانتخابات.
3. الأعراف الاجتماعية التقليدية التي عززت الصورة النمطية للمرأة في المجتمع الأردني .
4. قلة وعي النساء بالسياسات والتشريعات والقوانين التي تشجع على المشاركة السياسية وأهمها قوانين الانتخابات .
5. تدني إقبال مشاركة النساء في اللجان المجتمعية أو النقابات أو الأحزاب.
6. تفشي ظاهرة الواسطة والمحسوبية، مما يضعف العدالة في توزيع الوظائف بين الرجال والنساء.
7. النظام العشائري أثر سلباً على مشاركة المرأة السياسية.
8. قلة مشاركة المرأة في لجان وضع السياسات والتشريعات مما يؤثر على مشاركتها السياسية مستقبلاً.

التحديات الاقتصادية

1. ارتفاع نسب البطالة بشكل عام وأثرها على فرص المرأة بشكل خاص.
2. أعباء الأجور المتدنية حيث تعاني النساء من تدني نسب الأجور في الأعمال ذات القيمة المتساوية مقارنة مع الرجال وتفاوت الأجور في القطاع الخاص وعدم التزامهم بقانون الضمان الاجتماعي بسبب قلة الرقابة الحكومية عليهم.
3. ظروف العمل غير الصحية وصعوبة وصول المرأة لسوق العمل نتيجة عدم توفر الفرص المناسبة التي تتناسب مع احتياجاتها.
4. العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل، الذي يعد شكل من أشكال التمييز ضد المرأة.

5. ضعف البرامج الاقراضية وقلة الدعم الفعال للمشاريع الريادية، وعدم وجود تسهيلات في القروض والمنح التي تحصل عليها المرأة، واقتصارها فقط على مناطق معينة.
6. تغييب لقضايا المرأة في وسائل الإعلام وعكس الصورة النمطية عن المرأة، والتي تتمثل بكونها زوجة ومربية وأم، وتجاهل دور المرأة العاملة والناجحة والمكافحة وعدم تسليط الضوءعلى إنجازاتها وقضاياها والتحديات التي تواجهها برسالة إعلامية هادفة
7. وجود ثغرات في قانون الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي خلقت نوع من التحيز للرجال.
8. ضعف مشاركة المرأة في لجان وضع السياسات والتشريعات مما تؤثر على مشاركتها الاقتصادية مستقبلاً.

التوصيات

إن التغيير الإيجابي في المجتمع مرتبط بشكل أساسي في النهوض بتمكين المرأة ومشاركتها الفاعلة في المجالات المختلفة، ومن هنا ينبغي أن يتم تعزيز دور المرأة ومساندتها بشكل دائم والعمل على مواجهة التحديات والصعوبات التي يمكن أن تواجهها؛ وهذه هي أبرز التوصيات التي ذكرتها المستجيبات ومن الممكن أن تحسن من مشاركة المرأة الأردنية في المجتمع:

اولاً: التمكين السياسي

1. تعزيز نظام الدعم المالي لمشاركة المرأة في الانتخابات وذلك من خلال تطوير التشريعات المرتبطة بسقف الإنفاق على الحملات الانتخابية بحيث يتم مراعاة التباين الموجود بالقدرات المالية بين النساء والرجال من جهة، وتعزيز ضبط عملية الإنفاق على الحملات الانتخابية من جهة أخرى، إضافة لذلك لا بد من تقديم محفزات مالية للأحزاب التي تختار نساء لتمثلها في الانتخابات بشكل عام.
2. العمل على إلغاء شرط الاستقالة من الوظيفة والتفرغ الكامل للمترشحة عند الترشح للانتخابات، وذلك لعدم توفر القدرة المادية للمرأة في الإنفاق على الحملات الانتخابية، وهذا سيساهم بتشجيع السيدات على المشاركة السياسية مع ضمان عدم خسارة الوظيفية التي تعتبر كل ما يملكن.
3. رفع وعي المجتمع بأهمية مشاركة المرأة السياسية ودورها بتحقيق التنمية السياسية المستدامة من خلال إطلاق حملات توعية الكترونية تبرز أهمية مشاركة المرأة بالحياة السياسية وكيف من الممكن أن تساهم في نمو المجتمعات من كافة النواحي بالإضافة إلى عقد ورش توعوية بإشراك الرجال والنساء والشباب بحيث تكون تفاعلية ومبنية على محاكاة تركز على أهمية إشراك المرأة إلى جانب الرجل في الحياة السياسية.
4. بناء قدرات النساء لمشاركة سياسية فعالة وذلك من خلال دعم الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية لمبادرات تهدف إلى التدريب والتوعية الشاملة للنساء في مختلف المجالات السياسية والقانونية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الإعلامية، بحيث تكون هذه البرامج فعالة وممنهجة تستهدف النساء من مختلف شرائح المجتمع والمناطق خاصة القرى والمخيمات، مع ضرورة قياس أثر هذه البرامج وتقييمها بهدف تطويرها بشكل مستمر بالإضافة إلى إطلاق منصة الكترونية تابعة لها تهدف إلى توعية النساء بحقوقهن القانونية والسياسية والاقتصادية.

5. تشجيع المرأة على الانضمام إلى الأحزاب والنقابات واللجان المجتمعية من خلال تقديم تسهيلات وحوافز للنساء ولهذه الجهات، لتعمل أكثر على حشد النساء وترشيح النساء للانتخابات من خلال الأحزاب والنقابات.
6. تعزيز تواجد المرأة في المناصب الإدارة العليا (مثل مناصب الوزراء ومناصب الأمناء العامين) والإدارة الوسطى ووظائف الفئة الأولى في الوزارات والمؤسسات الحكومية[3]، وذلك لتحقيق العدالة والديمقراطية وإيصال المرأة إلى الإدارة العليا وتعزيز دورها في عملية صنع القرار[4].
7. إعداد استراتيجية وطنية تشمل تطوير وإشراك النساء في المرحلة السياسية المقبلة، التي تتمثل بوجود حكومة برلمانية وبرلمان حزبي، ليكون للمرأة دور حقيقي بالمشاركة في تحديد التحديات التي تواجهها وصياغة السياسات العامة والمساهمة في تنفيذها بكفاءة وفاعلية، والحرص على متابعة هذه الاستراتيجية لتعزيز الدور الرقابي والوصول إلى الديمقراطية والعدالة في الحياة السياسية، ويمكن أن تكون مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية هي البناء الأساسي لها. وتفعيل المساءلة التي تخدم تحقيق الإصلاحات المطلوبة المتعلقة بقضايا المرأة للتخفيف من إثر الواسطة والمحسوبية في تقلد المناصب.

ثانيا: التمكين الاقتصادي

1. تشجيع النساء على ريادة الأعمال والاستقلال المالي، من خلال تقديم الدعم للشركات أو المشاريع الصغيرة للنساء خطوة حاسمة في تشجيعهم على أن يصبحن مستقلات مالياً وسياسياً، وتمكينهم من الاعتماد على قدراتهن ومهاراتهن الخاصة ورفع قدراتهن بالتسويق لمشاريعهن وتقديم الحوافز المناسبة لهن، وتمكينهن من الوصول إلى الأسواق الإقليمية وتحفيز المجتمع للأقبال على المنتج المحلي بالإضافة إلى المتابعة والدعم المستمر للمشاريع والشركات الريادية الناشئة للنساء التي حصلن على منح وقروض، إضافة إلى التأكد من وجود خطط مستدامة لضمان استمرارية المشاريع، والعمل على توعية النساء بالحقوق القانونية والإدارية خاصةً في المشاريع

(3) مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022\1\25؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022/1/31؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة سابقة، 2022/1/25؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة حالية، 2022/2/2؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(4) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30

المنزلية، وبناء قدراتهن من خلال عقد تدريبات حول التسويق الالكتروني للدخول إلى سوق العمل والإدارة المالية.

2. إدخال مفهوم الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في كافة القطاعات العامة والخاصة، بهدف أخذ احتياجات المرأة في عين الاعتبار عند صياغة السياسيات التي تقرها هذه المؤسسات بحيث تركز على التصدي لجميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، مثل: التحرش الجنسي والجسدي والالكتروني، ومراعاة الاحتياجات الأساسية للمرأة العاملة مثل: توفير الحضانات ووسائل نقل آمنة، والتركيز على إدراج عقوبات رادعة توفر الحماية اللازمة للمرأة العاملة.
3. تطوير سياسة واضحة ومكتوبة فيما يتعلق بالعدالة بالأجور وظروف العمل اللائق وإلزام تطبيقها في القطاع العام والخاص: وتكمن السياسة في تحديد بعض الإجراءات والممارسات وإزالة أي غموض وتنظيم العدالة في الأجور، وبيئة العمل المرنة وتأمين احتياجات النساء، ومشاركة النساء والرجال في عملية صنع القرار، وإدارة وتقييم احتياجات النساء والرجال، إلخ. بهدف تطبيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في الأجور والحوافز والتدرج الوظيفي وتوفير بيئة مساندة للمرأة في القطاعين الخاص والعام.
4. تعزيز دور الإعلام في عكس الصورة الحقيقية للمرأة، من خلال تسليط الضوء على قضايا المرأة ونجاحاتها وإيقاف ظهورها في الإعلام كسلعة أو أداة للتسويق، وتغيير النظرة المجتمعية للفئات المهمشة (مثل المطلقات، والأرامل) وتحفيزهن، وتمكينهن اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا.
5. تعزيز مشاركة المرأة في وضع السياسات والتشريعات التي تؤثر على مشاركتها الاقتصادية، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال نهج تشاركي واضح يضع المرأة كشريكة حقيقية في صنع القرار، إضافة إلى دعم النساء في المواقع القيادية لضمان أن تكون القرارات الناتجة مراعية للنوع الاجتماعي.

الباب الثاني:
الإطار النظري

1.2 نظرة إلى المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن

وفقًا لتقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الذي تم نشره من خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2021، يحتل الأردن المرتبة 133 من أصل 156 في المشاركة والفرص الاقتصادية.[5] ووفقًا لبيانات تقرير البنك الدولي الصادر في عام 2021، فقد تجاوزت نسبة مشاركة القوى العاملة النسائية في الأردن عام 2019؛ 14.5%بقليل.[6] وقد أثرت جائحة كورونا سلبا على مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة، حيث زادت نسبة البطالة بين النساء إلى أكثر من 33%في الربع الثالث من عام 2020.[7]و هذا الإحصائيات تشير أن النساء يواجهنّ مجموعة من العقبات المختلفة وجميعها لها تأثير على قدرتهنّ للانضمام إلى القوى العاملة أو تشكيل تجربتهن الخاصة ضمن هذا المجال.

1.1.2 تحديات المشاركة الاقتصادية للمرأة

تواجه المرأة الأردنية العديد من المعوقات الهيكلية التي تساهم بمحدودية الفرص الاقتصادية لها، ويعتبر المستوى غير المتناسب لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقع على عاتق النساء بسبب الأعراف الاجتماعية أحد أهم هذه المعوقات ، وتشمل هذه الأعمال رعاية الأشخاص (الأطفال أو كبار السن)، والأعمال المنزلية (التنظيف، والطهي، وشراء المواد الأساسية)، وصيانة المنزل، وأنواع أخرى من العمل الذي يتم القيام به من منطلق الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.[8] ففي دراسة قامت بها مؤسسة أوكسفام في محافظة معان، بينت النتائج أن النساء في محافظة معان يقضيّن 59 ساعة في الأسبوع للقيام بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بينما يقضي الرجال أقل من نصف هذا الوقت في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ومن الجدير بالذكر بأن الجزء الكبير من الرعاية غير مدفوعة الأجر هو رعاية الأطفال بسبب الأعراف التقليدية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والذي بموجبه أن تتخلى النساء غالبًا عن سوق العمل لتكريس أنفسهنّ لمسؤوليات الإنجاب وتربية الأطفال.[9]

(5) المنتدى الاقتصادي العالمي (2021)، تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2021، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3ovH6mP

(6) البنك الدولي (2021)،»معدل المشاركة في القوى العاملة، الإناث (% من السكان الإناث في سن 15 عامًا فأكثر) - الأردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3uDxHgO

(7) منظمة العمل الدولية -. المساواة بين الجنسين والعمل اللائق في الأردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3vQWo8b

(8) ار مايستر وجودي ثورب (2016) - أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر: تسهيل التغيير نحو التمكين الاقتصادي للمرأة عندما تكون رعاية أنظمة السوق متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3Gt93mC

(9) منظمة أوكسفام الدولية (2021)، لماذا نهتم: نظرة عامة على توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في معان، جنوب الأردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3Bmx8rt

حيث تشعر النساء كما الرجال وأن ابتعاد الأم عن أطفالها بعد انجابهم وهم صغيري السن غير صحيح. على سبيل المثال؛ تعتقد بعض النساء والرجال أن عمر الطفل يجب أن يكون على الأقل أربعة سنوات ونصف قبل أن تتركه الأم للذهاب إلى العمل.[10]

ومن جانب آخر يزيد عدم وجود أماكن رعاية للأطفال بالقرب من مكان عمل المرأة بتكلفة تستطيع الأم تحملها، وعدم وجود وسائل نقل ميسورة التكلفة وموثوقة وآمنة من تقييد دخول النساء إلى مصاف القوى العاملة، كما أن أوقات التنقل الطويلة واعتقادهن بأن استخدام وسائل النقل العام يعرضهن للتحرش، هو رادع ايضاً لبعض النساء المهتمات بالعمل سواء الأمهات أو غير الامهات.[11] إضافة إلى أن تصوّرات أرباب العمل عن المرأة تساهم في البطالة بين الأردنيات، فعلى سبيل المثال، يشعر بعض أرباب العمل بالقلق من أن المرأة قد تترك عملها في أي وقت للزواج أو للولادة أو بسبب الالتزامات الأسرية، وبالتالي يُنظر إليها على أنها حمل على المؤسسة، وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل أصحاب العمل أكثر رغبة لتوظيف الرجال من النساء.[12] حيث من المرجح أن يستثمر أصحاب العمل بالموظفين الذكور ببناء قدراتهم وتدريبهم على المهارات عوضا عن الموظفات الإناث، وذلك لأن تطوير الموظفين الذكور يُنظر إليه على أنه أكثر استدامة على المدى البعيد.[13]

كما تواجه المرأة بناء على التصورات السلبية تجاه الموظفات الإناث كما ذكرنا، تحدي الفجوة في الأجور بين الجنسين والتي تؤثر بشكل مباشر على المرأة في الأردن. ووفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية الصادر في عام 2021[14] فإن متوسط أجر الذكور في القطاع الخاص أعلى بنسبة 7%منه للإناث. ووفقًا للبنك الدولي[15] فإن فجوة الأجور بين الرجال والنساء في القطاع الخاص الذين يمتلكون الشهادات العلمية والخبرة المماثلة في ذات القطاع كانت 17% عام 2020.

وأخيرا، تواجه المرأة تحديات قانونية عديدة تحد من مشاركتها الاقتصادية، على سبيل المثال: هناك ثغرات في الأطر القانونية التي تدعو للوقاية وحماية المرأة من العنف والتحرش في

(10) نفس المرجع السابق

(11) نفس المرجع السابق

(12) اليونسكو، « تيسير عمل المرأة في الأردن»، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3iryzhj

(13) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015. تقرير التنمية البشرية في الأردن 2015: الفوارق الإقليمية، الأردن: الأمم المتحدة، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3L0lgR3

(14) منظمة العمل الدولية (2021) حقوق الملكية الأردنية، متاح عبر الرابط https://bit.ly/3w0eYe8

(15) البنك الدولي (2020) - المشاركة الاقتصادية للمرأة في العراق والأردن ولبنان، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3nB4v4V

مكان العمل. فمثلاً: يتناول قانون العقوبات الأردني التحرش الجنسي لكنه لا يتم استخدام هذه المصطلحات في الواقع ويشار إليها بدلاً من ذلك إلى جرائم «المغازلة أو الفعل غير اللائق» و «الفعل الخادش للحياء» و «الفعل المنافي للحياء في الأماكن العامة».[16] بالإضافة إلى أن آليات المساءلة الضعيفة تجعل النساء عرضة للمضايقة في حالات التحرش، بحيث أنّ اعتماد السياسات المرتبطة بالتحرش والإشراف عليها غالبًا ما يكون وفقًا لتقدير الشخص ذاته.[17] حسب دراسة منهجية وإحصائية أجرتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أجريت على عينة من 1366 مستجيب/ة (86% إناث و 14% ذكور) حيث كان 322 من المستجيبين/ات من مرتكبي حوادث تحرش فعلية ، وقد أثبتت أن 75.9% من العينة ذات الصلة تعرضوا لواحد أو أكثر من أعمال المضايقة. وأفادت الدراسة أن 75% من المستجيبين/ات لهذه الدراسة تعرضوا لشكل من أشكال العنف أو التحرش في أماكن عملهم،[18] و75.3% من النساء اللاتي تعرضن للتحرش لم يفكرنّ باتخاذ أي إجراءات قانونية.[19] وبالتالي: فإن الأطر القانونية الضعيفة والافتقار إلى آليات المساءلة الرادعة تقيّد حماية المرأة في مكان العمل وقد تثبط مشاركتها في القوى العاملة.

بالإضافة إلى ضعف الاستقلال المالي للمرأة يساهم في الحد من انخراطها في العمل العام والحياة السياسية والقدرة المالية للمرأة أقل منها مقارنة بالقدرة المالية للرجال، مما يساهم في الحد من ترشح النساء للانتخابات البرلمانية لعدم قدرتهن على مضاهاة ما يتم دفعه على الحملات الانتخابية من قبل الرجال سوء الوضع الاقتصادي في البلد بشكل عام ينعكس على المرأة حيث يؤثر على ترتيب أولوياتها ويزيد من حس المسؤولية لديها تجاه بيتها وأسرتها ويقلل من فرص انفتاحها وتسخير بعض من الوقت لإيجاد مساحة لها في العمل العام، بالإضافة إلى التضامن الاقتصادي تجاه المرأة، حيث ترى التجمعات سواء (العشائرية أو الجغرافية) أن التضامن الاقتصادي مع الرجال يمكن أن يكون ذو نفع أكبر منه إذا ما تم تقديمه للمرأة. [20]

(16) قانون العقوبات الأردني، المادتان 305 و306، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3Is3apz

(17) النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (2018) - النساء الصامتات: تقرير ARDD حول التحرش في مكان العمل، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2WjhbTZ

(18) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2017). التحرش الجنسي في الأردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3HR21ro

(19) النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (2018)، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2WjhbTZ

(20) مركز الحياة -راصد، تقرير حول مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 2016 (التحديات والتوصيات) ، متاحة عبر الرابط: https://t.ly/cOIY

2.1.2 جهود الحكومة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن

قامت الحكومة الأردنية وشركائها في التنمية بالعديد من المبادرات لزيادة وتعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة في الأردن، فقد سنت الحكومة الأردنية العديد من الإصلاحات المتعلقة بترتيبات ساعات العمل المرن، ومرافق رعاية الأطفال التي يقدمها صاحب العمل، وإزالة القيود المفروضة على النساء العاملات في قطاعات محددة وخلال ساعات معينة منذ عام 2017.[21] كما أن رؤية الأردن 2025 تشجع دخول المرأة إلى سوق العمل وتهدف إلى زيادة مشاركتها من 15% في عام 2014 إلى 27% بحلول عام 2025.[22] كما تهدف هذه الرؤية إلى توفير مناصب قيادية للمرأة في مجال الأعمال التجارية، وتعزيز التنافسية وزيادة مشاركة المرأة للمساهمة في مختلف المؤسسات، وتقديم برامج تدريبية لها في العديد من القطاعات، والعمل على سد الفجوة بين الجنسين.[23]

كما تم اتخاذ بعض الإجراءات لحماية المرأة العاملة أثناء الحمل وبعده، فمثلاً تحظر المادة 27 من قانون العمل الأردني على أن يتم إنهاء عقد الموظفات الحوامل، ووفقًا للقانون الأردني فإن هذا ينطبق فقط على النساء اللواتي في الشهر السادس إلى التاسع من الحمل أو في إجازة الأمومة، على الرغم من أن هذا لا يمنع دائمًا أصحاب العمل من اتخاذ هذا الإجراء تجاههنّ.[24] مع الإشارة أن المادة 77 من قانون العمل الأردني تمنح النساء العاملات إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة عشرة أسابيع.[25]

ومع بذل الجهود المختلفة لمعالجة فجوة الأجور بين الجنسين فقد أعطت الحكومة الأردنية تعبيرًا تشريعيًا لمبدأ «الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية» بما يتماشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية للأجور المتساوية [26]، وتسمح المادة 17 من القانون رقم

(21) البنك الدولي (2020). التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3A68cFv

(22) رؤية الأردن 2025، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2IvLuyE

(23) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2019). المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عامًا، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3fx2VNV

(24) الأمم المتحدة في الأردن (2021) تواجه الأمهات العاملات حواجز أمام الحماية الاجتماعية، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3A9ynv1

(25) الأمم المتحدة في الأردن (2021) تواجه الأمهات العاملات حواجز أمام الحماية الاجتماعية، متاح عبر الرابط https://bit.ly/3A9ynv1

(26) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / منظمة العمل الدولية / CAWTAR (2020). تغيير القوانين وكسر الحواجز أمام التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر والأردن والمغرب وتونس، والقدرة التنافسية وتنمية القطاع الخاص، OECD للنشر، باريس، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/34MMVoK.

14 لسنة 2019 لوزير العمل بتعيين «هيئة الأجور» لتحقق وتحدد التمييز في الأجور للعمل متساوي القيمة. كما تنص المادة 17 من قانون العمل على أن أرباب العمل الذين لا يستوفون متطلبات الحد الأدنى للأجور أو يطبقون التمييز في الأجور قد يتم تغريمهم. علاوة على ذلك، يقود الأردن أيضًا جهود منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسد فجوات الأجور بين الجنسين من خلال إطلاق التحالف الدولي للمساواة في الأجور.[27]

(27) نفس المرجع السابق

2.2 نظرة إلى المشاركة السياسية للمرأة في الأردن

لا يزال هناك الكثير للقيام به لتحقيق التكافؤ السياسي في الأردن، ووفقًا لخارطة طريق تحفيز المشاركة السياسية للنساء لعام 2019، والتي استقصت المشاركة السياسية للمرأة في البرلمانات في جميع أنحاء العالم، فقد احتل الأردن المرتبة 132 من أصل 193 دولة، كما يضع المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين[28] لعام 2021 الأردن في المرتبة 144 من بين 156 دولة في التمكين السياسي.[29] ووفقًا للمؤشر العالمي للقوة الناعمة لمجلس العلاقات الخارجية (2021)، يحتل الأردن المرتبة 18 من أصل 100 في المشاركة السياسية للمرأة.[30] وتشغل النساء 9% فقط من المناصب القيادية العليا في مجلس الوزراء وتشغل النساء 12% فقط من المقاعد في مجلس الأمة- النواب والاعيان- في السلطة التشريعية و32% من المقاعد المنتخبة في الهيئات الحكومية المحلية[31].وقد أفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2018 ، أنه منذ زيادة المقاعد المخصصة للنساء «نظام الكوتا» إلى 15 مقعدًا في عام 2010، زاد متوسط معدل التغيير 3% مع هذه الزيادة. وتتوقع المنظمة أنه في أفضل الحالات، نحتاج 12 عاماً أخرى حتى تصل مقاعد النساء الى ما يعادل الرجال داخل البرلمان، وينطبق ذلك على مشاركة المرأة الحزبية حيث نحتاج لثلاثين عامًا أخر.[32]

وعند النظر إلى مشاركة المرأة من بداية السبعينيات من القرن الماضي وبعد مطالبات عديدة حصلت المرأة على الحق في الترشح للمجالس النيابية وانتخابها لأول مرة في عام 1974، بموجب قانون الانتخاب المعدل رقم 8 لسنة 1974 لقانون الانتخاب رقم 24 لسنة 1960، فقد نصت المادة (2) من القانون على ما يلي:» يعدل تعريف كلمة (أردني) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (2) من القانون الأصلي بحذف كلمة (ذكر) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (ذكرا كان أم انثى).[33]

(28) هيئة الأمم المتحدة للمرأة / الاتحاد البرلماني الدولي (2019). المرأة في السياسة: 2019، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/33DIxYK

(29) المنتدى الاقتصادي العالمي، (2021) تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي 2021، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3ovH6mP

(30) فوغلشتاين، ر.ب. ، أ. مؤشر قوة المرأة ، مجلس العلاقات الخارجية ، متاح عبر الرابط: https://on.cfr.org/3twAkAn :

(31) فوغلشتاين ، ر.ب. ، أ. (2021)مؤشر قوة المرأة ، مجلس العلاقات الخارجية ، متاح عبر الرابط: https://on.cfr.org/3twAkAn :

(32) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018). المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3KgqsAT

(33) مركز الحياة -راصد، تقرير حول مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 2016 (التحديات والتوصيات) ، متاحة عبر الرابط: https://t.ly/cOIY

وبعد صدور هذا القانون كانت أول مشاركة للمرأة في المجالس الرسمية في عام 1978 فيما سمي آنذاك بالمجلس الوطني الاستشاري، وهو مجلس تم تشكيله بالتعيين في الأعـوام (1978-1984) لسد الفراغ الدستوري في فترة تجميد الحياة البرلمانية، وشهد المجلس ثلاث دورات مدة كل منها سنتين، ولم يكن له أي صلاحيات لها عالقة بالتشريع، ولم يحق له أن يستجوب الحكومة بل أن يسألها فقط، حينها عين الملك ثلاث نساء من أصل 60 مقعد اً وهن: إنعام المفتي، ووداد بولص، ونائلة الرشدان. [34]

أما التحول الفعلي في الحياة السياسية والبرلمانية فكان مع انتخابات 1989 ،فقد شاركت المرأة الأردنية ولأول مرة كناخبة ومرشحة، لكنها لم تحصل على أي مقعد في مجلس النواب عام 1989 ،في حين فازت مرشحة واحدة بعضوية مجلس النواب في العام 1993 هي توجان فيصل وكانت المرة الأولى في تاريخ البالد التي تفوز فيها امرأة بمقعد بالبرلمان، ليعود الرقم الى الصفر في عام 1997 .في العام 2003 ،تم تعديل قانون الانتخابات لسنة 2001 بموجب قانون مؤقت لإدخال نظام الكوتا النسائية، وتم بعد ذلك تم تخصيص(6) مقاعد للنساء (من أصل 110) في البرلمان من خلال من نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها وتعديلاته رقم 42 لسنة 2001 ،واعتبار المملكة دائرة واحدة في الانتخابات النسوية بحيث يتم))) اختيار أعلى (6) نساء حاصلات على أعلى نسب من الأصوات على مستوى المملكة. عزز نظام الكوتا مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقد بلغ عددهن في مجلس النواب الخامس عشر سبع نساء نتيجة فوز النائب فلك الجمعاني خارج نظام الكوتا. اما في المجلس السادس عشر فبلغ حضور النساء 12 مقعداً، في حين حصدت النساء في المجلس السابع عشر 18 مقعداً منها ثلاثة بصورة تنافسية و15 مقعدا بالكوتا من أصل 150 مقعدا، لتصل النسبة إلى 12%. [35]

أما في قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 والذي جرت على أساسه انتخابات المجلس النيابي الثامن عشر والمجلس النيابي التاسع عشر، فقد أشارت الفقرة (أ) من المادة التاسعة من القانون على أنه:» يتم الترشح لملء المقاعد النيابية المخصصة ّللدائرة الانتخابية بطريق القائمة النسبية المفتوحة «: حيث تضم القائمة عددا من المرشحين لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. وأشار البند الثاني من الفقرة (د) من

(34) نفس المرجع السابق

(35) نفس المرجع السابق

نفس المادة على أن المرشحات الممثلات عن المقاعد المخصصة للنساء الترشح ضمن قوائم، كما أنه لا يتم احتساب المرشحة وفقاً لذلك من ضمن الحد الأعلى للمرشحين في القائمة وبناءً عليه حصدن النساء 20 مقعداً من أصل 130 مقعدا، توزعت مقاعد النساء على 15 امرأة حصلن على مقاعدهن عن طريق الكوتا المنصوص عليها بقانون الانتخاب وحصلت 5 نساء على مقاعدهن بالتنافس لتصل نسبة النساء في البرلمان الثامن عشر الى 15.3% من مجموع اعضاء المجلس النيابي الثامن عشر.[36]

في الانتخابات النيابية الاخيرة عام 2020 زاد عدد النساء اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية الاخيرة 2020 حيث بلغ عددهم 360 مرشحة في حين بلغ عددهن 208 مرشحة للانتخابات البرلمانية 2013 و في الانتخابات البرلمانية 2016 ترشح 252 مرشحة.[37]

وفي الانتخابات الاخيرة عام2020 حصدت النساء 15 مقعدا من أصل 130 مقعدا من خلال نظام الكوتا المنصوص عليها بقانون الانتخاب. وتمثل النساء ما نسبته (57%) من مجموع الناخبين لانتخابات مجلس النواب الأردني التاسع عشر 2020 والبالغ (4,647,835) وبواقع (2,447,379) امـرأة، وبلغت نسبة النساء المقترعات (58%) من المجموع الكلي لعدد المقترعين البالغ (1,387,711) وبواقع (638081) امرأة، وفي الانتخابات البرلمانية 2016 بلغت نسبة النساء (53%) من مجموع الناخبين البالغ (4130145) وبواقع (2188578) امرأة، وبلغت نسبة النساء المقترعات (48%) من المجموع الكلي لعدد المقترعين البالغ (1492400) بواقع (716716) امرأة، وفي الانتخابات البرلمانية 2013 بلغت نسبة النساء (51%) من مجموع الناخبين البالغ (2272182) وبواقع (1178864) امرأة، وبلغت نسبة النساء المقترعات (49%) من المجموع الكلي لعدد المقترعين والبالغ (1288043) بواقع (630501) امرأة.[38]

1.2.2 تحديات المشاركة السياسية للمرأة

تواجه المرأة الاردنية العديد من التحديات التي تقيّد مشاركتها في الحياة العامة في الأردن، بما في ذلك القيود الاجتماعية بسبب بنية المجتمع الأردني، حيث لا يزال الأردن مجتمعًا

(36) نفس المرجع السابق

(37) مركز الحياة - راصد، استطلاع تجربة المرشحات لمجلس النواب الاردني التاسع عشر 2020 من منظور النوع الاجتماعي (الفرص والتحديات)، متاحة عبر الرابط: https://t.ly/5bb0

(38) ورقة سياسات حو ل تحدي وصول المرأة الاردنية للبرلمان (صفحة 37) متاح عبر الرابط: https://t.ly/EtOm

ذكورياً، وقد تثني الأسرة النساء عن المشاركة السياسية أو السيطرة على تفضيلاتهن السياسية ويرجع ذلك لعدة اسباب من أهمها تفضيلهم لترشيح ذكر بدلاً من امرأة، وهذا ما أصبح يطلق عليه العنف السياسي ضد المرأة مما يمنع العديد من النساء من اتخاذ قرارات مدروسة ومستقلة. [39] ووفقًا لدراسة حديثة أجراها مركز الكرك أظهرت بأن معظم المرشحين السابقين ومسؤولي إدارة الانتخابات السابقين الذين تمت مقابلتهم بأنهم يشعرون بأن النساء إما ممنوعات من التصويت أو يُجبرن على التصويت لشخص أو قائمة معينة. فعلى سبيل المثال، قالت احدى المستجيبات أنها قررت مقاطعة الانتخابات، ولكن عندما علم شقيقها بذلك، «صفعها»، فذهبت للتصويت. كما بينت الدراسة أنه غالبًا ما يُستخدَم التهديد بالطلاق للتحكم في خيارات تصويت النساء أو رغبتهن في الترشح لمنصب سياسي. فعلى سبيل المثال، مرشحة شابة من عشيرة محلية طلقها زوجها لأنها رفضت الانسحاب لصالح مرشح من عائلته.[40] كما أن محدودية وصول المرأة إلى الموارد المالية خلقت تباين في التنافس مع نظرائهن من الرجال والتمكن من إنشاء حملات انتخابية. وبالرغم من فرض قيود مؤخرا على الإنفاق على الحملات الانتخابية، إلا أن الأموال التي يحصل عليها المرشحون من الرجال تفوق بشكل كبير تلك التي يحصلنّ عليها المرشحات النساء حيث أن طُرق جمع التبرعات أو إدارة الحملات الانتخابية بالنسبة للنساء محدودة بسبب القيود الاجتماعية المفروضة عليهن. فعلى سبيل المثال، في المناطق المحافظة في الأردن، لا يسمح للنساء بإجراء حملات زيارة المنازل، أو استضافة عشاء لجمع التبرعات أو إجراء مكالمات هاتفية للناخبين، أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، أو المشاركة في الفعاليات لتشكيل شبكة وبناء قاعدة انتخابية، حيث لا يُسمح لهن بالاختلاط بالرجال.[41] وبشكل عام، يعتبر ضعف مشاركة المرأة الاقتصادية وبالتالي ضعف استقلالها المادي كما أسلفنا في الباب (I.I.I) من أهم أحد التحديات التي تعيق مشاركة المرأة السياسية بشكل عام. كما يعتبر في الغالب أن النساء المنتخبات سواء على أساس تنافسي أو عن طريق مبدأ الكوتا تمثيلهن منخفض في الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية وفي المناصب القيادية والسلطة التنفيذية.[42] فمثلا نظام الكوتا في الانتخابات يعتبر ضعيف الى حد ما بسبب التوزيع غير

(39) فريدريش ايبرت شتيفتونغ ، تقرير مركز قلعة الكرك / (2020) حول العنف ضد المرأة في الانتخابات في الأردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3FEv7ZV

(40) نفس المرجع السابق

(41) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018). المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3KgqsAT

(42) المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب (2019). واقع المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3FAqKPm

المتكافئ بين الجنسين، والذي يمنح مقعدًا واحدًا لكل محافظة بالإضافة إلى أن النساء المنتميات إلى الاقليات في الأردن فرصهن أقل في الانتخاب؛ حيث لن يتم احتساب مقاعدهن كجزء من حصة نظام الكوتا، ولكن بالأحرى حصة الأقليات[43].

تواجه المرأة العديد من التحديات ،وذلك حسب ورقة سياسات نفذها مركز الحياة راصد حول تحدي وصول المرأة الأردنية للبرلمان فإن التحديات السياسية التي تواجه المرأة الأردنية تتوزع على عدة أصعدة أولها الوعي السياسي ويظهر ذلك من خلال حاجة المرأة الأردنية إلى المزيد من التوعية السياسية من خلال العمل المشترك بين مختلف المؤسسات المجتمعية والرسمية ، وثان تحدي هو نظام الكوتا حيث يعتبر عدد المقاعد المخصصة للنساء في القوانين ما زالت قليلة وتحت المستوى المأمول، وثالث تحدي هو القدرة على تشكيل القوائم الانتخابية وصعوبة تشكيل القوائم الانتخابية حسب انتخابات 2020 كان 30% من المرشحات هن من بادرن في تشكيل القوائم الانتخابية بينما البقية لم تبادر بتشكيل قائمة، وأما التحدي السياسي الرابع فهو الممارسات البرلمانية السابقة.[44]

وفي تقرير راصد حول مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية ظهرت عدد من التحديات الثقافية والاجتماعية ومن أبرز هذه التحديات كان ضعف معرفة المرأة بحقوقها القانونية المتمثلة بإمكانية ترشح نفسها لمجلس النواب أو مشاركتها العملية السياسية و الإرث السياسي المتكون من مرحلة تجميد العمل النيابي حتى عام 1989 والذي ساهم في ابعاد المرأة بشكل مباشر عن العمل السياسي، والذي ساهم بضعف الخبرات السياسية للمرأة وبالإضافة إلى ذلك أن عدد المقاعد المحددة للكوتا النسائية في قانون الانتخاب والذي تم تقسيمها على أساس المحافظات، إذ كان من الأجدر توزيع مقاعد الكوتا على مستوى الدوائر الانتخابية والتي ستساهم بشكل كبير في تعزيز تواجد النساء في مجلس النواب بالإضافة إلى منهجيات رفع الوعي الخاص بالمحور السياسي التي يتم استخدامها مع النساء في الأطراف لا تنسجم مع متطلباتهن، حيث يتم استخدام منهجية التدريب غير المستدام مما لا يساهم في ترسيخ المعلومات وتطويرها بالنسبة للسيدات في الأطراف، وضعف مشاركة النساء في الأحزاب السياسية مما يساهم في ضعف قدرتهم على الانخراط في العمل السياسي بشكل عام وبلورة الأفكار للاستفادة منها إذا ما امتلكن الرغبة في المشاركة في الانتخابات البرلمانية و

(43) مركز الحياة راصد، «تعزيز الكوتا النسائية في الأردن، متاح عبر الرابط، https://bit.ly/3sPHGQS

(44) ورقة سياسات حو ل تحدي وصول المراة الاردنية للبرلمان (صفحة 37) متاح عبر الرابط: https://t.ly/EtOm

من التحديات التي تواجه المرأة في الترشح للانتخابات موقعها في القائمة، إذ لا يكون للمرأة دور حقيقي في تشكيل القائمة الانتخابية المترشحة، وجرت العادة بأن يتم تشكيل القائمة من قبل الرجال ومن ثم البحث عن امرأة ليتم إضافتها إلى القائمة، وبالسياق العكسي فإن النساء اللواتي يمتلكن حضور جماهيري وكبير داخل مجتمعاهن يكون من الصعب علين تشكيل قائمة وذلك بسبب تخوف المترشحين الذكور من اكتساب تلك السيدة المقعد على مستوى التنافس وبالتالي يبقى الرجل خارج دائرة المنافسة.[45]

2.2.2 جهود الحكومة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الأردن

تعود المشاركة السياسية للمرأة الأردنية إلى السبعينيات من القرن الماضي حيث حصلت المـرأة على حق التصويت والتمثيل في المجلس النيابي عـام 1974، بالرغم مـن أن المرأة لم تشارك في الحياة السياسية حتى عام 1978.[46] إلا أنه منذ ذلك الحين، تم اتخاذ بعض الخطوات لمعالجة زيادة تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار المنتخبة في الأردن.[47]حيث يكفل الدستور الأردني للمرأة حق التمثيل في البرلمان والمجلس البلدي من خلال التنافس أو نظام الحصص (الكوتا) الذي تم إقراره من خلال قانون الانتخابات عام 2003 (القانون رقم 11 لعام 2003) وقانون البلديات لسنة 2007، وفي الانتخابات النيابية لعام 2013، تم زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى 15 مقعد من أصل 100 مقعد، وفي عام 2016 وصل التمثيل النسائي في الانتخابات النيابية إلى أعلى مستوى، حيث تم أشغال 20 مقعدًا من أصل 130 مقعد.[48]وعلى الرغم من هذه التعديلات لم تشكل النساء ربع المرشحين البرلمانيين ، بالإضافة الى أن نتائج الانتخابات 2020 أظهرت عدم نجاح ولا مرشحة على أساس مقعد التنافس، وفـزن جميعهن على أساس المقعد المخصص للنساء (كوتا المرأة) بخمسة عشرة مقعداً.[49]

(45) مركز الحياة -راصد، تقرير حول مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 2016 (التحديات والتوصيات) ، متاحة عبر الرابط: https://t.ly/cOIY

(46) العواملة، ر. أ. (2020). مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية: الواقع والتحديات. المجلة الأوروبية للعلوم الاجتماعية 59 (1)، ص. 5-18، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3Cv3OkD

(47) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018). المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، متاح عبر الرابط https://bit.ly/3KgqsAT

(48) مركز الحياة - راصد (2019) تعزيز الكوتا النسائية في الاردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3CY9MuG

(49) مركز الحياة -راصد (2020)، «استطلاع: تجربة المترشحات لمجلس النواب الأردني التاسع عشر 2020 من منظور النوع الاجتماعي، متاح عبر الرابط، https://bit.ly/3vLy3CE

وقـد رفـع قـانون البلديات (2011) مخصصات المـرأة في المجالس البلدية مـن 20% إلى 25%، وهو ما أثبت نجاحه الفوري مما أدى إلى فوز المرأة بـ 35.9% من المقاعد في انتخابات 2013.[50]ووفقًا لقانون البلديات (2015) تم حجز مقعد واحد من أصل 5 مقاعد في المجالس المحلية للنساء، بينما يتم حجز 25% من مقاعد المجالس البلدية للنساء[51] وفي عام 2017 تنافست أربعة نساء فقط على منصب رئاسة البلديات في جميع المملكة، أما بالنسبة لانتخابات البلديات و اللامركزية في ذات العام فقد فـازت المرشحات من النساء بـ 241 مقعدا على أساس تنافسي و549 مقعداً على أساس نظام الكوتا، حيث أن 175 من هذه المقاعد كانت في المجالس البلدية، و342 في المجالس المحلية، وأخيراً 32 في مجالس المحافظات. [52]وفـي قانون الإدارة المحلية لعام 2021 تم الحفاظ على نسبة الكوتا في المجالس البلدية لتكون ٢٥% وتـم رفـع نسبة الكوتا في مجالس المحافظات لتصل إلى 25% من الأعضاء المنتخبين، وهذا من شأنه أن يعزز تمثيل النساء في المجالس المحلية المنتخبة.

وعـلاوة على ذلـك، فقد نص قانون الأحـزاب السياسية عام 2012، على أن نسبة النساء من الأعضاء المؤسسين للحزب يجب ألا تقل عن 10%، وفي العام 2017 كان هناك ثلاث نساء يترأسن أحزابا سياسية أردنية مقابل 49 حزبا سياسيا بقيادة نظرائهم الرجال.[53]

كما حرصت الحكومة على دعم مشاركة المرأة السياسية من خلال تبني مجموعة من الخطط والسياسيات على مدى السنوات الماضية منها وثيقة الأجندة الوطنية 2016 - 2025[54] التي ركزت على محاور أساسية لتمكين المرأة وتفعيل دورها، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020 2025- والتي ركزت رؤيتها للوصول إلى مجتمع خال من التمييز والعنف المبني

(50) الأمم المتحدة: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 18 من اتفاقية التقرير الدوري السادس للدول الأطراف المقرر تقديمه في 2016 الأردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3JtH4nX

(51) الخطيب،و. (2020) اللامركزية في الأردن، Konrad Adenauer Stiftung (KAS) ، متاح عبر الرابط، https://bit.ly/37dizgy

(52) المجالي، أ و خاطر،أ ،(2017)، انتخابات البلدية واللامركزية الأردنية في 2017: دراسة سياسية وإحصائية. مركز دراسات الشرق الأوسط ، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3vQgfGu

(53) نصارات، د. م، وآخرون (2017). اتجاهات المواطنين الأردنيين تجاه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في محافظات الكرك والطفيلة ومعان. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، متاح عبر الرابط https://bit.ly/3qzlp6H

(54) جامعة الشرق الأوسط، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954-2020)، متاحة عبر الرابط: https://bit.ly/365kZNq

على أساس الجنس، والذي تتمتع فيه النساء والفتيات بالحقوق الإنسانية الكاملة والفرص المتساوية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.[55]

وفي 10 يونيو 2021، دعا الملك عبد الله الثاني إلى تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي كانت مهمتها تقديم توصيات بشأن التحديثات والإصلاحات لقوانين الانتخابات والأحزاب السياسية[56]حيث ضمنت اللجنة الملكية تشكيل لجنة فرعية لتمكين المرأة لتقديم توصيات حول تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، وتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وضمان تكافؤ الفرص للمرأة في جميع القطاعات.[57]

(55) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2020 2025-، متاح عبر الرابط، https://bit.ly/3IYtIjk

(56) اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، متاحة عبر الرابط: https://bit.ly/3sSHXAu

(57) وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2021) ، «المعايطة لـ»سبوتنيك»: التعديلات الدستورية تؤسس لقوانين الإصلاح وتنتصر للمرأة»، متاحة عبر الرابط، https://bit.ly/34oZ2Zv

3.2 التحديات المجتمعية والثقافية

ثقافة المجتمع الذكورية ترى أن الرجل هو الأقدر على اتخاذ القرارات السياسية العامة أكثر من المرأة كما أن تلك الثقافة تعزز المساحة الذكورية السياسية على حساب المساحة المتاحة للمرأة والصورة النمطية المأخوذة عن المرأة التي تراها بأنها غير قادرة على القيام بمسؤولياتها تجاه القرارات السياسية وإدارة الشؤون العامة والمشاركة في صنع القرار التشريعي، وهذه الأدوار حسب الصورة النمطية لا تنسجم مع الأدوار المرسخة مسبقا في أذهان المجتمع والتي تتمثل في تربية والأطفال و الشؤون المنزلية وعدم تقبل الرجال من نفس العائلة على مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام والحياة السياسية والانتخابات بشكل خاص، ومثال ذلك عدم تقبل بعض الأزواج لزوجاتهم في المشاركة في الانتخابات سواء بالترشح أو بالانتخاب وبعض التفسيرات الدينية والتي تقدم على أن صوت المرأة عورة ولا يتوجب خروجها من البيت وبالتالي منعها من المشاركة في النقاش العام وأدى الموروث الثقافي الذي علقت به مجموعة من الشوائب المتصلة بصورة المرأة ودورها إلى عدم قدرة المرأة لتولي مناصب قيادية.

وما زال للموروث الثقافي الاجتماعي تأثير كبير في تكوين الرأي العام الذي قد يتم استغلاله من بعض الممانعين الذين يفضلون وصول الرجال إلى السلطة التشريعية و بالإضافة إلى بعض الممارسات التي تساهم في تعزيز التمييز الجندري في المجتمع وحتى داخل بعض الهيئات والمواقف السياسية وذلك بسبب النظرة الاجتماعية لها بأنها لا تساوي الرجل في كفاءة العمل وتوفير الوقت اللازم على حساب الالتزامات العائلية وتحدي العشائرية بتطبيقها السلبي وبروز ظاهرة الإجماع العشائري على مرشح واحد فقط لضمان وصوله للبرلمان، إضافة إلى عدم تقبل الرجل وخاصة في المناطق الانتخابية ذات البعد العشائري وخروج صوت المرأة خارج نطاق العشيرة. [58]

(58) مركز الحياة راصد، تقرير حول مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 2016 (التحديات والتوصيات)، متاح عبر الرابط: https://t.ly/cOlY

4.2 التحديات الإعلامية والوصول المجتمعي

إن قلة خبرة المرأة في التعامل مع الإعلام يساهم في الحد من تعزيز وصولها المجتمعي، وإذا ما قورنت بالرجال؛ فهم يمتلكون خبرات أكبر وذلك بسبب انخراط الرجال بشكل أكبر في العمل العام والصورة النمطية في الإعلام التقليدي ودوره في تنميط صور المرأة، وذلك يساهم في الحد من ظهور المرأة في الإعلام، مما يشكل تحدياً رئيسيا لاندماج المرأة في العمل السياسي وقلة خيرة المرأة في التعامل مع الإعلام يساهم في الحد من تعزيز وصولها المجتمعي، وإذا ما قورنت بخبرات الرجال: فهم يمتلكون خبرات أكبر وذلك بسبب انخراط الرجال بشكل أكبر في العمل العام. وبالرغم من الأنظمة التي طورتها الحكومة لإدماج النساء والتي تركز على خلق حوافز لهنّ مثل نظام القائمة النسبية المفتوحة، والذي من المفترض أن يشجع إدراج النساء في قوائم الأحزاب السياسية، إلا أنه يقتصر أحيانًا على امرأة واحدة فقط[59].

(59) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018). المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3KgqsAT

الباب الثالث:
النتائج الرئيسة

1.3 التحديات التي تواجه المرأة في المشاركة السياسية والاقتصادية

1.1.3 التحديات السياسية

أجمعت غالبية المستجيبات من المجموعات المركزة والمقابلات الشخصية أن هناك العديد من التحديات التي لازالت تواجه المرأة في القطاع السياسي، وأهمها معيقات المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال المشاركة في الأحزاب والترشح للانتخابات في المجالس المنتخبة أو تقلد المناصب القيادية، وبحسب السيدات المشاركات في الدراسة فإن ذلك يعود الى عدة عوامل، أهمها:

أولاً: افتقار النساء للمورد المالي أو التمويل مما يقلل من فرصهن في المشاركة في الانتخابات وتحمل تكاليف الحملات الانتخابية

حيث أجمعت غالبية المستجيبات أن خيارات النساء بالترشح مرهونة بتوفر التمويل حتى يكون لها مشاركة سياسية فعالة[60] وأن فرصهنم بالحصول على تمويل هي دائما أقل من الرجال، على الرغم من أن البعض منهن قد أفاد بوجود نساء فاعلات مؤهلات ولديهن الخبرة التي تمكنهن من الفوز بالانتخابات إذا توفر الدعم المالي لهن. [61]

ثانياً: الخوف من خسارة الوظيفة عند المشاركة في الانتخابات

حيث أن الإطار القانوني الحالي يوجب على المرشح/ة الاستقالة من الوظيفة عند الترشح للانتخابات، وهنا ترى غالبية المستجيبات أن البقاء في وظائفهن يشعر بالأمان فهن غير مستعدات للتضحية بالوظيفة التي هي مصدر الدخل الوحيد لهنّ ولأسرهن والترشح إلى انتخابات غير معروفة أو مضمونة النتيجة، مع إيمانهن بغياب الفرص الحقيقية للتغيير في ثقافة المجتمع الأردني التي تدعم النساء في الانتخابات.[62]

(60) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(61) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(62) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30

ثالثاً: الأعراف الاجتماعية التقليدية التي عززت الصورة النمطية للمرأة في المجتمع الأردني[63]

حيث أكدت غالبية المستجيبات أن السبب في ضعف ثقة المجتمع بقدرات المرأة الأردنية هو أن المجتمع الأردني لايزال مجتمع ذكوري يؤمن بأن الرجل أقدر على تحمل مجريات العمل السياسي وصنع القرار من المرأة،[64] وأن دور المرأة الأهم في المجتمع هو من خلال القيام بأعمال الرعاية من تربية وإدارة الاسرة، بالإضافة إلى أن قرار المرأة في المشاركة السياسية ليس قرار فردي وإنما هو قرار مرهون بموافقة ودعم العائلة أو العشيرة التي فرضت قيود مجتمعية[65] وترى بعض المستجيبات أن ممارسات ونظرة النساء إلى انفسهن وعدم دعمهن لبعضهن عززت هذه الصورة النمطية حول المرأة بالإضافة إلى حملات التنمر التي يتم شنها عليهن [66].

رابعًا: قلة وعي النساء بالسياسات والتشريعات والقوانين التي تشجع على المشاركة السياسية وأهمها قوانين الانتخابات

حيث أفادت بعض المستجيبات على أن بعض المرشحات ليس لديهن وعي كافٍ بقوانين الانتخابات ونظام الكوتا، ومن الجدير بالذكر أنه عند سؤال المستجيبات خلال المجموعات المركزة عن أهم السياسات أو التشريعات المطبقة المتعلقة بالوضع السياسي للمرأة لم تستطيع غالبيتهن ذكر تشريع أو سياسة واحدة باستثناء الأقلية منهن[67]، بالإضافة إلى عدم معرفة بعض المستجيبات بكيفية الوصول إلى المواقع الرسمية التي يتم من خلالها نشر هذه السياسات والتشريعات[68].

(63) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 1/30/

(64) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30، جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة حالية، 2022/2/2

(65) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 25\1\2022

(66) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 25\1\2022

(67) جميع جلسات المجموعات المركزة.

(68) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30

خامسًا: تدني إقبال مشاركة النساء في اللجان المجتمعية أو النقابات أو الأحزاب، والتي قد تكون قاعدة لهن لبدء العمل السياسي وحشد الدعم المجتمعي[69]

حيث ترى بعض المستجيبات أنه لا زالت مشاركة المرأة في الأحزاب متدنية، وأكد بعضهن أنه هناك خوف من القبضة الأمنية عند المشاركة في الأحزاب التي قد تؤثر على مستقبل الفرد سواء ذكر أو انثى.[70] وأضافت بعض المستجيبات، أنه حتى مع تشجيع بعض القوانين والسياسات لإنضمام المرأة للأحزاب، إلا أنهن يشعرن أنها غير مفعلة وغير مطبقة على أرض الواقع وعلى العكس يتم من خلال هذه السياسات والقوانين استغلال المرأة بوضعها شكليًا في العملية السياسية دون مشاركتها الفعليّة[71]. كما ذكرت بعض المستجيبات أن نظام الكوتا النسائية في الانتخاب قد يكون أثر سلباً على مشاركة المرأة السياسية في الأحزاب والفعاليات، حيث حدد مشاركة المرأة بعدد محدود من المقاعد في البرلمان مما جعل النساء والمجتمع في تركيز دائم فقط على هذه المقاعد المؤمنة مسبقا [72].

سادسًا: تفشي ظاهرة الواسطة والمحسوبية، والتي ترى فيها السيدات تعدٍ على حقوق الآخرين وغياب لمفهوم العدالة والمساواة

حيث أفادت بعض المستجيبات أن هذه الظاهرة أثرت بشكل كبير على تقلد النساء للمناصب القيادية العليا، على الرغم من أن البعض منهن قد أفاد بوجود نساء تقلدن مناصب قيادية عليا واظهرن أداء فعال دون وجود أي محسوبية، حيث أكثر إخلاصا وإنتاجية[73].

(69) مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022\1\25؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة سابقة، 2022/1/25

(70) مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022\1\25، جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(71) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(72) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022\1\25؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022/1/31؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة سابقة، 2022/1/25؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة حالية، 2022/2/2

(73) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022\1\25؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022/1/31؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة سابقة، 2022/1/25؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة حالية، 2022/2/2

سابعاً: النظام العشائري أثر سلباً على مشاركة المرأة السياسية

حيث ترى بعض المستجيبات أن الإجماع العشائري في الترشح للمجالس المنتخبة اثر سلباً على مشاركة النساء في الانتخابات والحياة السياسية نظراً لتفضيلات غالبية العشائر بأن يمثلها رجال افضل من النساء[74]

ثامنا: ضعف مشاركة المرأة في وضع السياسات والتشريعات التي تؤثر على مشاركتها السياسية

حيث أيدت النساء وجود ضعف في إشراك النساء في وضع السياسات العامة والقوانين المتعلقة بالوضع السياسي بشكل عام ومشاركة المرأة السياسة بشكل خاص[75]، كما لفتت إحدى المستجيبات أن ضعف المرأة في المواقع القيادية يجعل القادة (الذكور) لا يأخذون بعين الاعتبار المرأة كمشاركة في صنع القرار[76].

2.1.3 التحديات الاقتصادية

أجمعت غالبية المستجيبات من المجموعات المركزة والمقابلات الشخصية أن هناك العديد من التحديات التي لا زالت تواجه المرأة في القطاع الاقتصادي وخاصة التحديات التي تواجه النساء العاملات أو رائدات الاعمال وارتفاع نسب البطالة، على الرغم من أن غالبية المستجيبات أجمعن أن النساء الأردنيات حالياً لديهن الكفاءة والتعليم والخبرة التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة[77]، وبحسب السيدات المشاركات في الدراسة فإن ذلك يعود إلى عدة عوامل، أهمها:

(74) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(75) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(76) مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022\1\25

(77) مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022\1\25؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022/1/31؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة سابقة، 2022/1/25؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة حالية، 2022/2/2؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30

أولًا: ارتفاع نسب البطالة بشكل عام وأثرها على فرص المرأة بشكل خاص[78]

حيث ترى بعض المستجيبات أن محدودية فرص العمل المتاحة وصعوبة الحصول على فرص العمل بالإضافة الى ضعف المشاريع الريادية من التحديات التي أثرت على المجتمع بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص[79] وترى إحدى المستجيبات التي تدير مشروع منزلي (مطبخ انتاجي) أن العمالة من اللاجئين المستضافين التي تعمل في نفس مجال عملها أثرت على فرص استمرارية عملها.[80]

ثانيًا: أعباء الأجور المتدنية

حيث تعاني النساء من تدني نسب الأجور عن الأعمال ذات القيمة المتساوية مقارنة مع الرجال وتفاوت الأجور في القطاع الخاص وعدم التزامهم بقانون الضمان الاجتماعي.[81]

ثالثاً: ظروف العمل غير الصحية

حيث أجمعت غالبية المستجيبات على صعوبة وصول المرأة لسوق العمل نتيجة عدم توفر الفرصة المناسبة التي تتناسب مع احتياجاتهم[82]، بالإضافة إلى غياب عقود العمل المرن وعدم توفر الاحتياجات الرئيسية للنساء في مكان العمل مثل: توفير حضانات لأطفال النساء ووسائل النقل للعاملات[83]. حيث أثر ذلك على موائمة المرأة بين العمل والحياة الأسرية[84]. وقد أدى ذلك إلى هدر وضياع طاقات وقدرات النساء وعدم استغلالها بمشاريع فعالة ومستدامة قد تعود عيلهن بدخل لهن ولأسرهن[85].

(78) جلسة مجموعة مركزة مع سيدات ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(79) جلسة مجموعة مركزة مع سيدات ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع سيدات ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(80) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛

(81) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة حالية، 2022/2/2؛

(82) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة حالية، 2022/2/2؛

(83) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 25\1\2022؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022/1/31

(84) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 25\1\2022؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022/1/31

(85) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30

رابعاً: صعوبة وصول المشاريع التي تديرها النساء إلى الأسواق الإقليمية نتيجة ارتفاع كلفة الأعمال والجمارك وعدم ثقة المستهلك بالمنتج المحلي

حيث ترى بعض المستجيبات أنه رغم تطور الصناعة المحلية إلا أنها مازالت تعاني من عدم إقبال المستهلك على المنتج المحلي، بالإضافة لذلك فقد ترى إحداهن أنه يصعب على المرأة تحمل تكاليف المنتج المحلي في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة والقيود الجمركية [86].

خامساً: العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل، الذي يعد شكل من أشكال التمييز ضد المرأة[87]

حيث ذكرت إحدى المستجيبات تعرض العديد من النساء إلى ممارسات العنف القائم على النوع الاجتماعي بأشكاله المختلفة في مكان العمل، مما يؤثر سلبًا على أداء الموظفات واستمراريتهن بالعمل، وتؤثر الأعراف الاجتماعية على قرار الضحايا بتقديم الشكاوى خوفاً على سمعتهن ونظرة المجتمع لهن، بالإضافة الى قلة وعي العاملات بمفهوم العنف القائم على النوع الاجتماعي وانواعه.[88]

سادساً: ضعف البرامج الاقراضية وقلة الدعم الفعال للمشاريع الريادية

حيث أنه لا يوجد تسهيلات في القروض والمنح التي تحصل عليها المرأة، واقتصارها فقط على مناطق معينة، مثل: محافظات الوسط، وتهميش المناطق الريفية[89]يمنع المرأة من أن تكون فاعلة في مجتمعها[90]، كما ذكرت بعض المستجيبات أن منح المرأة قروض مالية طويلة الأجل دون متابعة من الجهات المانحة تجعلها تقع في شبكة معقدة من الالتزامات المالية التي تزيد الفقر و زيادة تعثر النساء وعدد الغارمات. [91]

(86) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(87) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة حالية، 2022/2/2

(88) مقابلة شخصية مع نائب امرأة حالية، 2022/2/2

(89) مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 25\1\2022؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30،

(90) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(91) مقابلة شخصية مع نائب امرأة سابقة، 2022/1/25؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30

سابعًا: تغييب لقضايا المرأة في وسائل الإعلام وعكس الصورة النمطية عن المرأة

حيث تتمثل بكونها زوجة ومربية وأم، وتجاهل دور المرأة العاملة والناجحة والمكافحة وعدم تناول إنجازاتها وقضاياها والتحديات التي تواجهها برسالة إعلامية هادفة، حيث ذكرت معظم المستجيبات أن قضايا المرأة لا تقل أهميةً عن القضايا الأخرى[92].

ثامناً: وجود ثغرات في قانون الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي

حيث خلقت نوع من التحيز للرجال، فيما يتعلق بقانون الضمان الاجتماعي الذي يعتبر نوع من التمييز بين الرجال والنساء بسبب تحديد استحقاق سن تقاعد راتب الشيخوخة ، فحدد للمرأة بخمسة وخمسين عاماً وللرجل ستون، فالأولى بالقانون أن يساوي في السن التقاعد بين الرجل والمرأة على اعتبار أن المرأة لديها القدرة على الاستمرار في العمل وأن هذا يُمكّنها من الحصول على راتب تقاعد أفضل في حال استمرت بالعمل حتى سن الستين كما الرجل بالإضافة إلى أنه في حال وفاة المرأة لا يستحق أبناءها أو زجها راتب من الضمان كما الرجل[93]، وكذلك فيما يتعلق إلى قوانين التأمين الصحي الحالي الذي يمّكن الرجل من منح عائلته التأمين ولكن لا يسمح للمرأة بمنح زوجها التأمين إلا بشرط إحضار اثبات رسمي أن الزوج لا يعمل أو عامل مياومة.[94]

تاسعاً: ضعف مشاركة المرأة في وضع السياسات والتشريعات التي تؤثر على مشاركتها الاقتصادية

حيث أيدت النساء وجود ضعف في إشراك النساء في وضع السياسات العامة والقوانين المتعلقة بالوضع الاقتصادي بشكل عام ومشاركة المرأة الاقتصادية بشكل خاص[95]، كما لفتت إحدى المستجيبات أن ضعف المرأة في المواقع القيادية يجعل القادة (الذكور) لا يأخذون بعين الاعتبار المرأة كمشاركة في صنع القرار[96].

(92) مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022\11\25؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022/1/31؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة سابقة، 2022/1/25؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة حالية، 2022/2/2

(93) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(94) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(95) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(96) مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022\11\25

2.3 دور المجتمع المدني بالتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة

اتفقت معظم المستجيبات على أن مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لعبت دورًا رئيسيًا فيما وصلت إليه المرأة من مكتسبات[97]، وذلك من خلال ما تقوم به هذه المؤسسات من عقد الورشات والندوات والدورات والتدريبات التي من شأنها أن تساعد في تمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا، إلا أن المستجيبات يرين أن هذا لا يكفي لإيصال المرأة لمواقع صنع القرار، كما يرين أن العديد من التوصيات التي يتم الخروج بها في كثير من المؤتمرات والنشاطات لا يتم أخذها بعين الاعتبار و العمل عليها وتكرار هذه التدريبات والتوصيات دون المضي قدمًا نحو التطوير والتمكين الفعلي[98]. وكما أجمعت المستجيبات أنه أصبح دور مؤسسات المجتمع المدني دورًا متواضعًا لأنها بقيت نخبوية إلى حد كبير ومقتصرة فقط على فئة ومناطق معينة من المجتمع مع الاستمرار بإعطاء الدورات واللقاءات التوعوية لنفس الشرائح المجتمعية[99]. كما يرى البعض أن نشاط بعض منظمات المجتمع المدني مرتبط بالمواسم مثل: الانتخابات، حيث تقوم هذه المنظمات بعقد دورات وورش عمل خلال هذه الفترة فقط.[100] كما ذكرت إحدى المستجيبات أن المشاريع التي تقدمها بعض المنظمات الدولية والتي تدعم المرأة اقتصادياً لتأسيس المشاريع المنزلية غير فعالة بسبب ضعف المتابعة لهذه المشاريع وهذا يؤثر على استدامتها. [101]

(97) مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022\11\25؛ مقابلة شخصية مع ممثلة عن المجتمع المدني، 2022/1/31؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة سابقة، 2022/1/25؛ مقابلة شخصية مع نائب امرأة حالية، 2022/2/2

(98) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الجنوب، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(99) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30؛ جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(100) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الشمال، عقدت بتاريخ 2022/1/30

(101) جلسة مجموعة مركزة مع نساء ناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30

قائمة الملاحق

الملحق (1) قائمة المشاركات في المقابلات الشخصية

الرقم	الاسم	الموقع الوظيفي	الجهة	تاريخ المقابلة
1	أمل شابسوغ	رئيسة الجمعية الشيشانية	مؤسسة مجتمع مدني	2022/1/25
2	شاهه العمارين	نائب امرأة سابقة	نائب امرأة سابقة	2022/1/25
3	ثناء الخصاونة	رئيسة جمعية سيدات الأعمال	مؤسسة مجتمع مدني	2022/1/31
4	رهق الزواهرة	نائب امرأة حالية	نائب امرأة حالية	2022/2/2

الملحق (2) قائمة المشاركات في المجموعات المركزة من النساء الناشطات

قائمة المشاركات في المجموعة المركزة مع النساء الناشطات من محافظات الوسط، عقدت بتاريخ 2022/1/30

الرقم	الاسم	الموقع الوظيفي	المحافظة
1	أروى الفوالحة	مديرة جمعية فطرة الخيرية	الزرقاء
2	المهندسة نيلفر ابو ربيحة	عضوة مجلس محافظة سابق، عضوة المجلس التنفيذي في حزب التيار الوطني	العاصمة
3	خلود الفلاحات	عضوة مجلس بلدي في الدورة السابقة، رئيسة منتدى الكرامة الثقافي، رئيسة جمعية الأمل للتنمية البيئية	مادبا
4	اسراء رياض السلامات	عضوة مجلس بلدي في الدورة السابقة، شركة غير هادفة للربح اطياف الربيع لرعاية الطفولة	الزرقاء
5	اسراء الجمل	مشرفة تربوية بالقطاع الخاص، تعمل لدى البرنامج الأردني لسرطان الثدي	الزرقاء
6	بثينة الجوارنة	ناشطة اجتماعية	الزرقاء
7	ملك سلامة	مديرة مركز البرامج النسائية في مخيم الزرقاء	الزرقاء
8	ديانا الخوالدة	مديرة المركز الثقافي مدير وحدة تمكين المرأة في بلدية الزرقاء	الزرقاء
9	دينا الخضري	دكتورة جامعية في جامعة الشرق الاوسط	عمان
10	الدكتورة ميرفت العبادي	عضوة مجلس محافظة سابق، رئيسة القطاع النسائي في حزب الشورى، رئيسة جمعية نور المشرق الخيرية	عمان
11	حياة مبارك الزواهرة	عضوة مجلس بلدي سابق، مقررة تجمع لجان المرأة	الزرقاء

قائمة المشاركات في المجموعة المركزة مع النساء الناشطات من محافظات الشمال،
عقدت بتاريخ 2022/1/30

الرقم	الاسم	الموقع الوظيفي	المحافظة
1	ياسمين الزعبي	رئيسة جمعية العطاء الخيرية	اربد
2	الدكتورة هيام الخطيب	تعمل لدى مركز الاعتماد وضمان الجودة في جامعة اليرموك، باحثة ومدربة في مجال تمكين المرأة السياسي	اربد
3	ايمان بني مصطفى	مديرة علاقات عامة في محافظة جرش، منسقة مشاريع لوحدة تمكين المرأة	جرش
4	اريج سليم	مديرة وحدة تمكين المرأة في بلدية اربد الكبرى	اربد
5	فريال الكوفحي	صاحبة مطبخ انتاجي، عضوة جمعية ايام زمان للمحافظة على التراث	اربد
6	ريم صبح	تعمل لدى جمعية النساء العربيات	اربد
7	دلال الشيخ	صاحبة مراكز كن ذكيا في الزرقاء	الزرقاء
8	ظبية الغزاوي	رئيسة جمعية الشمعة الخيرية	اربــد /الاغـــوار الشمالية

قائمة المشاركات في المجموعة المركزة مع النساء الناشطات من محافظات الجنوب،
عقدت بتاريخ 2022/1/30

الرقم	الاسم	الموقع الوظيفي	المحافظة
1	الدكتورة سناء الرفاعي	دكتورة في جامعة البلقاء التطبيقية، كلية العقبة الجامعية	العقبة
2	مجدولين الصبيحات	مدرسة في قسم العلوم الحياتية /الجامعة الاردنية فرع العقبة	العقبة
3	فاطمة اليماني	مشرفة إداريــة في شركة ميناء العقبة للخدمات البحرية، رئيسة جمعية الحياة لمرضى تحسس القمح	العقبة
4	الاء البطوش	معدة ومقدمة برامج في اذاعة صوت الكرك، صحفية في موقع الموقف الاخباري	الكرك
5	فاطمة الحناوي	مديرة مركز الاميرة بسمة	العقبة
6	رانيا ابو عريشة	مهندسة زراعية ومدربة معتمدة للمعهد الجمهوري الدولي	العقبة
7	نانسي السيوري	ناشطة مجتمعية /مدرسة صعوبات تعلم / مدربة تنمية بشرية وبناء قدرات	العقبة

Government of Canada | Gouvernement du Canada

Forum of Federations

RASED راصد

مركز الحياة AL HAYAT CENTER